بلاغ صحفي

السيدة الوزيرة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تترأس بمدينة وجدة اللقاء التشاوري الجهوي لجهة الشرق حول استراتيجية 2021-2026 لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والمؤسسات التابعة لها

تترأس السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة يوم الأربعاء12 يناير 2022، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بولاية جهة الشرق، أشغال اللقاء التشاوري الجهوي حول استراتيجية 2021-2026 لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والمؤسسات التابعة له.

ويروم هذا اللقاء التشاوري الذي ينظم حضوريا وعن بعد، في احترام تام للإجراءات الاحترازية، الاطلاع على انتظارات الفاعلين على المستوى الترابي وإشراكهم في إعداد وتنفيذ برنامج عمل القطب الاجتماعي وتقاسم مجالاته في تنزيل البرنامج الحكومي الجديد الذي يعطي الأولوية للعمل من أجل تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وتثمين الرأسمال البشري والإدماج الاجتماعي وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ويهدف هذا اللقاء التشاوري أساسا إلى تقديم الخطوط العريضة والملامح الأولية لاستراتيجية 2021-2026 لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والتي ترتكز على أبعاد جديدة خاصة منها الالتقائية والرقمنة والتنمية المستدامة؛ بالإضافة إلى دراسة سبل تعزيز الشراكات وتعبئة الموارد والخبرات؛ وتوفير بيئة ملائمة لتحرير الطاقات وتحفيز الابتكار في المجال الاجتماعي، وبلورة جيل جديد من الخدمات الاجتماعية الدامجة وتقريبها من المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة المجالية.

وستتميز المحطة السادسة للقاءات التشاورية الجهوية التي تحتضنها مدينة وجدة، بتوقيع اتفاقيتين للشراكة تتعلق بخدمات الإسعاف الاجتماعي المتنقل والتمكين الاقتصادي للنساء، بالإضافة إلى تقديم عرض من طرف السيدة الوزيرة حول ملامح استراتيجية الوزارة، وعرضين اخرين : الأول حول نتائج " الدراسة الجهوية للهشاشة" بينما سيتمحور العرض الثالث حول "دور الرقمنة في مجال تدبير أمثل للشأن الاجتماعي "بركان نموذجا".

ويشارك في هذا اللقاء التشاوري إلى جانب السيد والي الجهة ورئيس مجلس الجهة كل من رؤساء المجالس الإقليمية بالجهة، والمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية المعنية، والمنسقيات الجهوية لمؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، والجمعيات، والقطاع الخاص، والخبراء والمهتمين بالمجال الاجتماعي.